

هيئة البيعة: دقة وشمول



د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

جاء نظام هيئة البيعة في الوقت المناسب. ليسد فراغاً في فلسفة تداول الحكم في السعودية

كبير، ومعظم ما خرج عن صفة السلاسة لم يكن صراعاً بين مستحقين لتولي السلطة، بل هو صراع بين قوى سياسية أحد أطرافها خارج عن دائرة الاستحقاق، أو هو مدفوع بقوى خارجية.

جاء نظام هيئة البيعة في الوقت المناسب. ليسد فراغاً في فلسفة تداول الحكم في السعودية، لذا يمكن القول ان الملك عبدالله يعد المؤسس الثالث لشرعية الدولة السعودية الحديثة.. فإذا كان الملك عبدالعزيز أسس الدولة من العدم،

لا أبعد عن الحقيقة عندما أقول إن الملك عبدالله يشكل نقطة تحول في تاريخ الملكية السعودية. وهو لم يمض وقتاً طويلاً في سدة الملك، إلا أنه بدأ لي كانه يسارع الزمن من أجل اقتراح إصلاحات واسعة تطل الشان الداخلي والخارجي.. وخلال سنة واحدة اشغل العراقيون في الداخل والخارج في مراقبة القرارات الملكية التي تصدر تباطؤاً، والتي تخص الشان الداخلي والشان الخارجي على السواء.. والملفت للنظر ضخامة بعض القرارات، وأهميتها، وأنها لم تأت خيط عشواء، أو تأتي كردوه فعل لأمر أيه، كل القرارات التي صدرت خلال سنة اتحصن بالجرأة، والصدق، والدراسة المتأنية، والاتساق مع الوضع الداخلي أو الوضع الخارجي.

وليس من وكدي في هذا الحديث ان ألم بكل القرارات. ولكني سأختار منها قرارين كبيرين صدرتا في شهر رمضان الماضي: الأول قرار يخص استراتيجية معالجة الفقر على مدى سنوات قادمة، وقد كتب عن هذا القرار ما يبين أهميته على كل الأصدع. والأمر الجميل في استراتيجية الفقر أنها لم تعالج الفقر كحالة معيشية حادثة، أو قل انها لم تعالج الفقر كظاهرة يعاني منها مئات الأسر في ربوع البلاد. بل انصب العلاج على محورين: الأول سد العوز القائم، والثاني معالجة أسباب الفقر من جذوره، فافقر كما يعلم الجميع ليس مرضاً في ذاته، بل هو عرض لأمرض، بعضها مزمن يحتاج إلى سنوات، وأضرب مثالا واحداً لتبيين القصد.. هذا المثال هو: ارتباط الفقر بالجهل، وارتباطه بالبطانة، وارتباطه بالمرض.. لا أقول كما قال مالتوس إن هذا يشكل ثالوثاً مزعجاً.. بل أقول ان الفقر في كل الأمتنة السابقة لا يمكن علاجه بالمسكنات فقط، ولكن لا بد من معالجة الجهل والمرض والبطانة. لأن فقراً بعد هذا يصبح خياراً شخصياً لا تتفع معه المعالجة.

المثال الثاني الذي هو مدار حديث هذا الأسبوع هو صدور نظام هيئة البيعة. والصدق أن هذا النظام لم يكن معروفاً في تاريخ الملكية السعودية عبر تاريخها الذي يمتد إلى ثلاثمئة سنة أو تزيد.. بل إن تنظيم انتقال الحكم الوراثي أو غير الوراثي لا يبدو أنه يتغل بال من يتربون على سدة الحكم في معظم حقب التاريخ العربي القديم والمعاصر.. ولا داعي لإطاعة أمثلة من تاريخ العرب المعاصر، فالأمثلة كثيرة ومعروفة للجميع. وليس بعيداً أن من أسباب فشل تجربة الخلافة الراشدة انها لم تملك نظاماً لتداول السلطة، لهذا شب العنف وأدى إلى اغتيال ثلاثة خلفاء من أربعة. وهذا بالمقياس السياسي يعد فشلاً ذريعاً، لا يمكن قبوله أو الدفاع عنه. وفي تاريخ العرب المعاصر سمعنا ورأينا كيف انقلاب الابن على أبيه أو كيف قتل الأخ الأخ، وكيف تحولت أنظمة جمهورية إلى أنظمة ملكية.

في الشان السعودي فإن انتقال السلطة بدأ سلساً إلى حد



ورفع البناء الشامخ، فإن الملك فيصل رسخ البناء، ونقل الدولة إلى دولة عصرية، متينة الأسس الداخلية، مقبولة الأسس الخارجية.. والملك عبدالله أكمل ما بدأه الملك فهد في إصدار النظام الأساسي للحكم بإصداره نظام هيئة البيعة. المعروف تاريخياً أنه لا يوجد قانون مكتوب ينظم مسانة تداول السلطة في المملكة، ما عدا ان الملك عبدالعزيز عقد لابنيه الملك سعود بولاية العهد، وعقد لابنه الثاني الملك فيصل بولاية عهد أخيه، وما فعله الملك عبدالعزيز كان يلي حاجات عصره. وكان تعامل أبناء الملك عبدالعزيز مع مسألة

المصدر : الرياض

العهد : 14000

التاريخ : 23-10-2006

المسلسل : 69

الصفحات : 9

الحكم تتم عن احترام تقاليد الأسرة، وتوحي بمبدأ عربي قديم عززه الإسلام وهو تقديم الكبير سناً، حتى ولو كان الضرف العمري ضئيلاً. وسارت مسألة تداول السلطة بين أبناء المؤسس بسهولة، لكن الوضع الراهن لا يشبه الزمن الماضي، لقد استجدت أمور وقضايا داخلية وخارجية تحتم إدخال إصلاحات على مؤسسة الحكم. ولعل أكبر حاجة ملحة هي أن يقتن تداول السلطة، وأن يقتن ما قد تواجهه السلطة من أزمات تستوجب تحاشي الفراغ السياسي، فأمر الدول الحديثة، وتشابك مصالح الدول لم يعد يقبل أن تواجه الدولة المستجدات برود فعل أئمة. إن سمة الدولة العصرية هي أن تقوم بإصلاح دستوري مكتوب يلتزم به الكل. والإصلاح الدستوري يصب في مصلحة الملكية السعودية ويصب في مصلحة الدولة.

مواد نظام هيئة البيعة جاءت كما تقول العرب في أمثالها؛ ضربة لأرب، فهي جاءت لتعالج قضايا كثيرة هي مدار الدوائر السياسية في الداخل والخارج، وأنا أعتقد أنها جاءت استجابة طبيعية لوعد قطعه الملك عبدالله على نفسه وهو أن يسير بالإصلاح إلى مده الأقصى. ومن هنا قلت إنه يسابق الزمن.

بعد هذا النظام ستكون الدولة السعودية الحديثة بمنأى عن صراعات قد تشب حول تفسير بعض التوجهات الشفافية. تم تقتصر بنود النظام على معالجة قضايا عاجية، بل عالجت القضايا الرئيسية، مثل حق تعيين ولي العهد، الذي أوكل إلى الهيئة عبر عملية اقتراع سري بين من يرضحهم الملك ومثل قضية أملية الملك أو ولي العهد الصحية. وضيء أعجبي في تشكيل عضوية الهيئة حيث نص النظام أن الهيئة مكونة من أبناء مؤسس الدولة السعودية الحديثة، أو بعض أحفاده. ولم يترك الأمر دون ضبط قانوني، ولأن يحق للسعوديين أن يشعروا لأول مرة أن دستور الملكية السعودية أصبح واضحاً، مكتوباً وملزماً به، وهذا من شأنه أن يجنب البلاد والعباد أية عزات قد تأتي بها الليالي الحيلي.

أنا من المؤمنين بقوة أن الإصلاحات لا تأتي دفعة واحدة، وهي إن أتت عزت البناء السياسي والمجتمعي، لهذا أنادي بما يسمى بالإصلاحات المتدرجة، فهي أصح ما تكون لمجتمع محافظ مثل مجتمعنا. وعليه فإن نظام هيئة البيعة لم يكن مفاجأة، لأن الظروف التي مرت بها المملكة في القدين الأخيرين المنصرمين، ولأن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة كلها تستدعي الشروع في تقنين تداول السلطة، لكن المفاجأة أن هذا النظام الذي كان يطبخ على نار هادئة، جاء ساملاً، محمداً، دقيقاً وملزماً. فلهذا الشكر والمنة، وللملك عبدالله الشكر على أكبر عهدة، وأحلى هدية يتلقاها الشعب السعودي.